السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2012 وآفاقها المستقبلية

أ.د. قحطان عدنان أحمد
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية
م.م. خلف عبدالله محمد
جامعة كركوك/ كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

French foreign policy towards the Palestinian issue after 2012 and its future prospects

Prof. Dr. Kahtan Adnan Ahmed
University of Kirkuk / College of Law and Political Science
Assistant Teacher. Khalaf Abdullah Muhammad
University of Kirkuk / College of Computer Science and Information Technology

المستخلص: يتناول هذا البحث السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام 2012، أي منذ عهد الرئيس فرانسوا أولاند ومروراً بعهد إيمانويل ماكرون، مركزاً على المواقف الفرنسية من الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ضمن إطار السعي لتحقيق السلام العادل القائم على حل الدولتين، يوضح البحث طبيعة التوازن الدبلوماسي الذي انتهجته باريس بين دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني من جهة، وحرصها على الحفاظ على علاقاتها الإستراتيجية مع (إسرائيل) وذلك وفقاً لما تمليه عليها مصالحها، ويستشرف في الختام الآفاق المستقبلية لهذه السياسة، مرجحاً استمرار النهج الفرنسي القائم على الاستمرارية الحذرة دون تحول جذري في مواقفها الجوهرية.**الكلمات المفتاحية:** فرنسا– القضية الفلسطينية– إسرائيل.

Abstract: This study examines French foreign policy towards the Palestinian issue since 2012, i.e., from the era of President François

Hollande through the era of Emmanuel Macron, focusing on French positions on the Palestinian-Israeli conflict within the framework of the pursuit of a just peace based on a two-state solution. The study clarifies the nature of the diplomatic balance adopted by Paris between its support for the rights of the Palestinian people on the one hand, and its keenness to maintain its strategic relations with Israel, in accordance with what its interests dictate. Finally, it explores the future prospects of this policy, suggesting that the French approach, based on cautious continuity, will continue without a radical shift in its fundamental positions.**Keywords**: France - Palestinian issue - Israel.

المقدمة: تُعد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام 2012 – أي منذ تولي فرانسوا أولاند الحكم ومروراً بعهد إيمانويل ماكرون – نموذجاً دالاً على سعي فرنسا الدائم إلى التوفيق بين مبادئها المعلنة ومصالحها الاستراتيجية. فقد تبنت باريس مواقف مؤيدة لمجمل القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة التي تدعو إلى تحقيق السلام القائم على مبدأ (حل الدولتين) وضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، كما أبدت رفضها المتكرر لأعمال العنف والانتهاكات التي ارتكبها طرفا الصراع (الإسرائيلي) –الفلسطيني، وهو ما تجلى بوضوح خلال جولات المواجهة في غزة بين عامي 2012 و2025.

إلا أن هذا الموقف، في جوهره، وضع فرنسا أمام معادلة دبلوماسية شديدة التعقيد، فرضت عليها انتهاج سياسة مزدوجة الملامح؛ فمن جهة، تسعى للحفاظ على أمن (إسرائيل) التي تجمعها بها علاقات وثيقة ومصالح استراتيجية، ومن جهة أخرى، تؤكد التزامها التاريخي بدعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، حرصًا منها على استمرار علاقاتها المتينة مع الدول العربية التي تُعد القضية الفلسطينية محورًا رئيسًا في سياساتها الإقليمية.

وانطلاقًا من هذا التوازن الصعب، شاركت فرنسا في العديد من المبادرات الدولية الرامية إلى إحياء عملية السلام ورفض أي خطوات أحادية الجانب من شأنها تقويضها، مثل موقفها المعارض لما عُرف بـ(صفقة القرن) ورفضها الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة (لإسرائيل) ونقل السفارة إليها، لما يمثله ذلك من انحيازٍ واضح يُقوض أسس الشرعية الدولية ويعرقل فرص الوصول إلى حل عادلٍ ودائم للنزاع الفلسطيني– (الإسرائيلي).

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مرحلة مفصلية في مسار السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية، تمتد منذ عام 2012، وهي مرحلة شهدت تحولات سياسية وإقليمية ودولية عميقة أثرت في طبيعة المواقف الفرنسية وتوجهاتها. فبعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، واجهت فرنسا تحديًا في الموازنة بين التزاماتها الأوروبية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومكانتها التاريخية في العالم العربي من جهة أخرى.

تكمن أهمية البحث في تحليلهِ العميق للثوابت والمتغيرات في الموقف الفرنسي، واستجلائها لأبعاد التحولات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية التي أثرت في القرار الفرنسي تجاه الصراع الفلسطيني–(الإسرائيلي)، كما تبرز أهميتها في استشراف الآفاق المستقبلية للسياسة الفرنسية، في ظل بيئة دولية متغيرة ومشهد إقليمي يتسم بعدم الاستقرار، بما يسهم في توسيع الفهم الأكاديمي والسياسي لدور فرنسا كفاعل أوروبي يسعى إلى الحفاظ على توازنه بين مبادئه المعلنة ومصالحه الاستراتيجية.

إشكالية البحث: تُمثل القضية الفلسطينية إحدى أكثر قضايا الشرق الأوسط تعقيدًا واستمرارية، إذ لم تُقضِ حتى اليوم إلى تسوية عادلة وشاملة، بفعل تداخل العوامل السياسية والتاريخية وتشابك المصالح الإقليمية والدولية. وفي خضم هذا المشهد، برزت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام 2012 بوصفها مسارا يستحق الدراسة لما يشوبه من تناقضات وتذبذب في المواقف. فمن جهة، تعلن فرنسا دعمها المبدئي لحل الدولتين باعتباره الخيار

الأمثل لتحقيق سلام عادل ودائم، لكنها من جهة أخرى تنتهج سياسة حذرة ومزدوجة تمليها اعتبارات داخلية وضغوط دولية، تجعلها تتأرجح بين تأييد الحقوق الفلسطينية المشروعة والسعي للحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع (إسرائيل) وضمان أمنها، ومن هذا التباين في المواقف تتشكل الإشكالية الرئيسة للبحث، والمتمثلة في التساؤل حول طبيعة السياسة الفرنسية وحدود دورها وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في صياغتها، بما يثير جملة تساؤلات جوهرية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

1. إلى أي مدى شكلت التحولات السياسية الداخلية في فرنسا، والتغيرات الخارجية بعد عام 2012، إطاراً موجهاً لصياغة السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية؟
2. كيف تجسد التوازن – أو التناقض – بين دعم فرنسا المعلن لحل الدولتين وبين حرصها على المحافظة على علاقاتها الاستراتيجية مع (إسرائيل) في مواقفها وتحركاتها الدبلوماسية خلال الفترة 2012–2025؟
3. ما هي السيناريوهات والآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الجارية في الشرق الأوسط والتحولات داخل الاتحاد الأوروبي والبيئة الدولية؟

فرضية البحث: تنطلق الفرضية العلمية للبحث من أن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2012 اتسمت بطابع الحذر والتوازن، إذ تتأرجح مواقفها بين الانحياز النسبي (لإسرائيل) في بعض المحطات، والدعم المعلن لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في محطات أخرى، بما يعكس سعي باريس الدائم للحفاظ على موقعها كوسيط دبلوماسي متزن في الشرق الأوسط.

منهجية البحث: تم اعتماد منهجية علمية متعددة الأدوات في هذا البحث لضمان تحقيق تحليلٍ متكامل وموضوعي للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك من خلال ما يأتي:

1. **المنهج الوصفي:** استُخدم هذا المنهج لوصف وتحليل توجهات السياسة الخارجية الفرنسية منذ عام 2012، ورصد مواقفها المختلفة تجاه تطورات القضية الفلسطينية، مع تحليل العوامل المؤثرة في صياغة تلك المواقف.

2. **المنهج الاستشراف:** جرى توظيف هذا المنهج لاستشراف الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تحليل المعطيات الراهنة واستنباط الاتجاهات المحتملة لمواقف فرنسا في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

هيكلية البحث: قُسمت هيكلية البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة تتبعها خاتمة تتضمن أبرز الاستنتاجات، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: سياسة فرنسا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية في عهد (فرانسو أولاند)

المحور الثاني: سياسة فرنسا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية في عهد (ماكرون)

المحور الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية

المحور الأول: سياسة فرنسا الخارجية في عهد (فرانسو أولاند)

لقد تبنت السياسة الخارجية الفرنسية خلال عهد الرئيس السابق (فرانسوا أولاند) جملةً من المواقف والمبادرات الحيوية إزاء القضية الفلسطينية، سعت من خلالها إلى تأكيد حضور فرنسا كفاعل دولي يسعى لتحقيق العدالة وبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولعل من أبرز هذه المواقف ما عكسته مداخلات فرنسا في المحافل الأممية، ومساعيها الدبلوماسية لإحياء المفاوضات المتعثرة بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)، فضلاً عن طرحها مبادرات سياسية هدفت إلى كسر الجمود وإيجاد إطار تفاوضي متعدد الأطراف يضمن حقوق الشعب الفلسطيني ويعزز فرص الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة. ومن ابرز هذه المواقف والمبادرات:

أولاً: الموقف من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق الفلسطينية

حرصت فرنسا على تأييد مجمل قرارات منظمة الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق الفلسطينية ضمن إطار حل الدولتين، ففي العام 2012 كانت فرنسا من بين 14 دولة أوروبية صوتت لصالح قرار الجمعية العامة التاريخي بمنح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة[1]، حيث أكدت باريس أن تصويتها لصالح ذلك القرار ينبع من التزامها بحل الدولتين، حيث صرح مندوبها لدى الأمم المتحدة (جيرار آرو) آنذاك "أن تصويت فرنسا كان تصويتًا لصالح حل الدولتين"[2].

وجاء هذا الموقف متجسداً عملياً خلال عملية التصويت نفسها، حيث واصلت فرنسا دعم وتأييد قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق الفلسطينية، فأيدت في نفس العام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67 الذي رفع وضع فلسطين إلى (دولة مراقب غير عضو)، بأغلبية واسعة (138 مع، 9 ضد، 41 امتناع)، وقد اعتبر ذلك محطة تاريخية رمزية منحت الوفد الفلسطيني مساحة أوسع للمشاركة داخل المنظومة الأممية[3] ، ويكشف هذا التوجه الفرنسي عن انسجامه مع توجه تاريخي أعمق في السياسة الخارجية لباريس، إذ تتبنى فرنسا رؤية تسوية تقوم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة إلى جانب (إسرائيل) مع ضمانات أمنية للطرفين ومن ثم، فإن التصويت بـ(نعم) في العام 2012 لم يكن قطيعة مع هذا النهج بل امتداداً طبيعياً له[4] .

(1) صحيفة فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المواقف الدولية من التصويت في الأمم المتحدة على رفع صفة فلسطين إلى دولة مراقب، العدد 2693، 2012، ص33

(2) فرانس 24 (عربي/إنجليزي): إعلان فابيوس التصويت بـ«نعم»؛ وتغطية نتيجة التصويت، نشر بتاريخ 2012/11/27، متاح على الرابط الإلكتروني:https://2u.pw/iWpCJ2

(3) General Assembly Votes Overwhelmingly to Accord Palestine 'Non-Member Observer State' Status in United Nations, 29/11/2012, https://2u.pw/fu4qW2

(4) Recognition of Palestine as non-member state observer at the UN (November 29, 2012), https://2u.pw/naj1rE

ثانياً: الموقف الفرنسي من العدوان (الإسرائيلي) (2012-2014)

شهدت الفترة ما بين 2012 و2014 سلسلة من الاعتداءات والتصعيدات العسكرية (الإسرائيلية) على قطاع غزة، الأمر الذي وضع السياسة الخارجية الفرنسية أمام اختبار دبلوماسي بالغ التعقيد في عهد الرئيس (فرانسوا أولاند)، إذ حرصت باريس على انتهاج مقاربة متوازنة تجمع بين تأكيد التزامها بأمن (إسرائيل) من جهة، والتنديد بالاستهداف المفرط للمدنيين الفلسطينيين من جهة أخرى، وتتجلى معالم هذا التوازن في جملة من المواقف التي يمكن رصدها على النحو الآتي:

1. **الموقف من حرب 2012 (عمود السحاب):** مع اندلاع المواجهة العسكرية في العام 2012 بين (إسرائيل) والفصائل الفلسطينية في غزة، أعلنت فرنسا موقفها الرسمي مستنكرةً تصاعد العنف بين (إسرائيل) والفصائل الفلسطينية مركزة على إدانة الهجمات الصاروخية من قطاع غزة باتجاه (إسرائيل) واعتبرتها بمثابة تهديداً غير مقبول لأمن المدنيين (الإسرائيليين)، وفي الوقت نفسه تحفظت عن إدانة الغارات (الإسرائيلية) التي استهدفت مناطق مدنية وأسفرت عن سقوط ضحايا فلسطينيين، ودعت باريس الطرفين إلى ضبط النفس لتفادي مزيد من التصعيد، وهو ما عكس نهجاً حذراً مزدوجاً جمع بين التشديد على أمن (إسرائيل) والتشبث بخطاب دبلوماسي وسطي يهدف إلى الحفاظ على دورها كوسيط دون اتخاذ موقف متوازن تجاه الخسائر غير المتكافئة[1].

وبذلك يمكن القول إن الموقف الفرنسي في المواجهات العسكرية 2012 عكس نهجاً حذراً مزدوجاً إدانة صريحة لأعمال المقاومة الفلسطينية المسلحة، مقابل خطاب عام يدعو (إسرائيل) إلى ضبط النفس دون إدانة واضحة لعملياتها العسكرية، وهو ما يعكس التوازن

(1) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، فرنسا تدين تصاعد العنف في قطاع غزة، تاريخ النشر 2012/11/12، تاريخ النشر https://2u.pw/jNHues

الصعب الذي حاولت فرنسا اعتماده بين التزاماتها بأمن (إسرائيل) ورغبتها في عدم خسارة مكانتها كوسيط في النزاع الفلسطيني–(الإسرائيلي).

2. **الموقف من العدوان (الإسرائيلي) 2014:** خلال حرب غزة عام 2014، اتسم الموقف الفرنسي بتناغم مع الموقف السابق التي ابتعته مع حرب العام 2012 حيث تبنت موقف مزدوج وغير متكافئ، إذ سارع الرئيس فرانسوا هولاند منذ الساعات الأولى للهجوم (الإسرائيلي)، وفي اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى إعلان تضامن بلاده مع (إسرائيل) والتأكيد على حقها في الدفاع عن نفسها، مقروناً بإدانة إطلاق الصواريخ من غزة[1]، غير أن هذا الموقف الأولي الذي مال بوضوح لصالح (إسرائيل) أثار موجة غضب في الداخل الفرنسي، حيث خرجت تظاهرات عارمة تضامناً مع الفلسطينيين ووجهت انتقادات حادة لهولاند باعتباره متحيزاً، ومع تزايد أعداد الضحايا الفلسطينيين وتكثيف الإدانات الدولية، حاولت باريس تعديل خطابها عبر الدعوة إلى وقف التصعيد وضمان حماية المدنيين على الجانبين، إلا أن ذلك لم يخفِ حقيقة انحيازها الأولي (لإسرائيل)، وهو ما كشف عن نهج فرنسي يقوم على الموازنة الشكلية بين الخطاب الإنساني والدبلوماسي وبين التزامها التقليدي بأمن (إسرائيل)، في موقف عكس ازدواجية واضحة وافتقاراً للتوازن تجاه حجم الخسائر غير المتكافئ[2].

في حقيقة الأمر إن الموقف الفرنسي غير المتكافئ في تعاملها مع العدوان (الإسرائيلي) لم يكن عفوياً، بل نابع من ضغوط متعددة: فخارجياً ارتبط بالتحالفات الغربية التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، ما دفع هولاند إلى إعلان دعم سريع لحق (إسرائيل) في الدفاع عن نفسها، وداخلياً تأثر بثقل اللوبيات المؤيدة (لإسرائيل) مقابل احتجاجات الجالية العربية والإسلامية التي فرضت تعديل الخطاب لاحقًا، أما دبلوماسياً فسعت باريس إلى الحفاظ على صورتها كوسيط فجمعت بين انحياز أولي (لإسرائيل) ثم دعوات لاحقة لوقف التصعيد، وهكذا

(1) بلال شاكر الرشايدة، فرنسا والقضية الفلسطينية من نابليون الى ماكرون، ط1، (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2021)، ص203.

(2) جميل مجدي شقورة، الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني (1993-2018)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القدس، فلسطين، 2019، ص94.

جاء الموقف انعكاساً لتوازن هش بين الضغوط الاستراتيجية والخطاب الإنساني ما جعله مزدوجاً وغير متكافئ.

ثالثاً: المبادرات الفرنسية لإحياء عملية السلام (2014–2016)

شهدت فترة رئاسة فرانسوا أولاند (2012–2017) محاولة فرنسية جادة لإحياء عملية السلام الفلسطينية–(الإسرائيلية) عبر إطلاق مبادرات متعددة الأطراف، وقد جاءت هذه الجهود استجابةً لحالة الجمود السياسي والتصعيد الميداني الذي هدد أسس حل الدولتين، لتؤكد باريس من جديد رغبتها في لعب دور الوسيط المتوازن، ومن أبرز تلك المبادرات:

1. **مبادرة السلام 2014:** في مطلع عام 2014، دعت فرنسا إلى إطلاق مبادرة سلام جديدة تهدف إلى إنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط ضمن إطار زمني لا يتجاوز عامين، وبإشراف مباشر من الأمم المتحدة، وقد عبرت باريس عن استعدادها الكامل لدعم عملية السلام، محذرة في الوقت نفسه من أنها ستكون مضطرة في حال فشل المساعي الدبلوماسية إلى التوجه نحو الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، ويستند الموقف الفرنسي إلى دعم شعبي واسع، إذ تشير استطلاعات الرأي آنذاك إلى أن أكثر من 63% من الفرنسيين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية مستقلة الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى التأكيد بأنها ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك دون تأخير، وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية الفرنسي آنذاك (لوران فابيوس) "بأن التحركات الأوروبية المتزايدة – من قبل بريطانيا، إيرلندا، إسبانيا، والسويد – جعلت من الصعب على فرنسا الاستمرار في غض النظر عن مجريات الصراع"، داعياً المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط جدية على الأطراف المتنازعة، وحثهم على العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى تسوية عادلة ومرضية تفضي إلى إنهاء الصراع[1].

(1) مثنى فائق مرعي، سياسة فرنسا تجاه القضايا العربية 2011، مجلة جامعة تكريت، مج4، العدد30،(العراق: كانون الأول /2022)، ص155.

وفي 2015/3/20، أكد الرئيس الفرنسي "هولاند" على "أن فرنسا لا تزال تؤيد حل الدولتين في الصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني، ومستعدة للعب دور مفيد في عملية السلام"، وقال في ختام القمة الأوروبية في بروكسل: "إن موقف فرنسا كان وسيكون على الدوام قائماً على حل الدولتين مع المبدأ الثالث بالنسبة لنا وهو أمن إسرائيل"، وأن فرنسا يمكن أن تضطلع بدور مفيد في هذه العملية، حيث يمكن أن تقوم بدور الوسيط بفضل علاقة الصداقة التي تربطها بطرفي الصراع (الإسرائيلي) والفلسطيني[1].

2. **المبادرة الفرنسية للسلام 2016:** طرحت المبادرة الفرنسية في مستهل العام 2016 عن طريق وزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس) في ظل جمود المفاوضات الثنائية، لذا هدفت هذه المبادرة إلى إحراز تقدم عملي في مجال المفاوضات الفلسطينية–(الإسرائيلية)، بدعم من الرئيس فرانسوا هولاند وخليفته في وزارة الخارجية (جون مارك إيرو)، ويظهر ذلك أن المبادرة لم تكن مجرد توجه شخصي لوزير بل انعكاساً لخط استراتيجي تتبناه السياسة الخارجية الفرنسية كدولة[2].

وقد أكدت فرنسا خلال مبادراتها في بيان باريس (2016/6/3) أن الطريق الوحيد (حل تفاوضي يقوم على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام)، مع القلق من الاستيطان وأعمال العنف لما تشكله من تهديد مباشر لإمكانية قيام الدولة الفلسطينية[3].

على الرغم من الجهود الفرنسية المتكررة لإيجاد فرصة حقيقية لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين و(إسرائيل)، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق أي تقدم ملموس ويعزو ذلك بالأساس إلى غياب موقف موحد من قبل طرفي الصراع تجاه المبادرة الفرنسية، ففي الوقت الذي رفضت فيه (إسرائيل) المبادرة بشكل قاطع، انقسم الموقف الفلسطيني بين التأييد والرفض، إذ أعلن

(1) فدوى عبدالواحد، العلاقات الفرنسية الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1995-2017)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الأزهر- غزة، فلسطين، 2019، ص118.
(2) حمزة عبدالحفيظ مسلم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية (201102016)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مؤتة، الأردن، 2017، ص98-99.
(3) Embassy of France in Washington, Middle East peace initiative - Joint communiqué (Paris, 03/06/2016), https://2u.pw/cV0BmK

الرئيس (محمود عباس) دعمه لها، بينما رفضتها حركة حماس معتبرةً إياها محاولة لإشغال الشعب الفلسطيني وصرفهِ عن قضيته الجوهرية[1]، وإلى جانب هذا الانقسام لعبت المتغيرات الإقليمية – ولا سيما الأزمة السورية والحرب على الإرهاب – دوراً إضافياً في إضعاف الجهود الفرنسية الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من خلال إرضاء طرفي الصراع[2].

المحور الثاني: سياسة فرنسا الخارجية في عهد (ماكرون)

منذ تولي (إيمانويل ماكرون) الحكم عام 2017، اتسمت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية بمزيج من الاستمرارية والتوازن، إذ تمسكت باريس بتأييدها المبدئي لحل الدولتين ورفضها الواضح لسياسة الاستيطان في الوقت الذي حرصت فيه على الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل، وقد تجسد هذا النهج في مواقف فرنسا داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما انعكس في تحركاتها الدبلوماسية والإنسانية الرامية إلى احتواء التصعيدات المتكررة في غزة، وبهذا بدت السياسة الفرنسية محكومة بمعادلة دقيقة تجمع بين دعم الحقوق الفلسطينية وصون مصالحها الحيوية التي تقتضي الوقوف إلى جانب (إسرائيل)، وهو ما تبلور في جملة من المواقف التي تبنتها الدبلوماسية الفرنسية، من أبرزها:

أولاً: الموقف الفرنسي من القرارات الأميركية (2017 – 2020)

1. الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ(إسرائيل)

أثار إعلان الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) في 2017/12/6 اعتراف بلاده بالقدس عاصمة (لإسرائيل) موجة واسعة من الرفض الدولي، كان من أبرزها الموقف الفرنسي، فقد عبر الرئيس (إيمانويل ماكرون) في مؤتمر صحفي عقده في باريس عقب القرار عن رفض بلاده

(1) فدوى عبدالواحد، مصدر سبق ذكره، ص130-131.
(2) أحمد يونس شاهين، المبادرة الفرنسية بين القبول الفلسطيني والرفض الإسرائيلي، موقع مجلة دنيا الوطن، نشر بتاريخ 2016/2/3، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/4Tr8dH

لهذا التوجه، واصفاً إياه بأنه "مؤسف"، ومؤكداً أن فرنسا لا تؤيد هذا القرار لأنه يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاسيما القرارين (242 و478) الذين يشددان على أن وضع القدس ينبغي أن يحسم عبر المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين) وليس عبر خطوات أحادية الجانب[1].

كما شددت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان رسمي على أن وضع القدس يعد من قضايا الحل النهائي التي يجب أن تناقش في إطار المفاوضات المباشرة، وأن أي إجراء منفرد يهدد إمكانية التوصل إلى سلام عادل ودائم[2]، وواصلت باريس التعبير عن هذا الموقف في الأمم المتحدة، حيث صوتت لصالح قرار الجمعية العامة الطارئ الصادر في 2017/12/21، والذي اعتبر القرار الأميركي لاغياً وباطلاً ودعا جميع الدول إلى الالتزام بالمرجعيات الدولية وعدم نقل سفاراتها إلى القدس[3].

2. نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

في بداية العام 2018، افتتحت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً سفارتها في القدس تنفيذاً لقرار الرئيس الأميركي (دونالد ترامب)[4]، ما مثل تحولاً خطيراً في مسار الصراع وأدى إلى احتجاجات فلسطينية واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، قتل خلالها عشرات المدنيين بنيران الجيش (الإسرائيلي)[5]، وقد جاء الموقف الفرنسي واضحاً بالرفض لهذه الخطوة الأحادية الجانب، إذ أكد الرئيس إيمانويل ماكرون خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أن فرنسا ترفض قرار نقل السفارة الأميركية" وتعتبره مخالفاً للقانون الدولي وقرارات الأمم

([1]) صحيفة فلسطين اليوم، ماكرون: وضع القدس مسألة أمن دولي، العدد4480، تاريخ 2017/12/1، ص41.

([2]) Mission permanente de la France auprès des Nations Unies. Without agreement on Jerusalem, no peace agreement. Décembre 2017.: onu.delegfrance.org

([3]) United Nations General Assembly. Resolution ES-10/19 on Jerusalem. 21 December 2017.متاح على: un.org

([4]) قحطان عدنان أحمد، خارطة الطريق على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي إلى أين؟، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، مج10، العدد38،(العراق: حزيران/ 2021)، ص63.

([5]) سعد أبو علي، رسائل مقدسية، ط1،(القاهرة: شمس للنشر والتوزيع، 2015)، ص177.

المتحدة، مشدداً على أن مستقبل القدس يجب أن يحسم عبر التفاوض المباشر بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين) وليس عبر إجراءات أحادية[1].

كما أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بياناً رسمياً أكدت فيه أن "فرنسا لا توافق على هذا القرار"، مذكرة بأن وضع القدس لا يمكن أن يحسم إلا من خلال مفاوضات سلام شاملة تستند إلى قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار (478) لسنة 1980 الذي دعا الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في المدينة[2].

وعلى المستوى الأممي أعادت فرنسا التأكيد في مجلس الأمن على أن القرار الأميركي لا يغير الوضع القانوني للقدس، ودعت السلطات (الإسرائيلية) إلى ضبط النفس في تعاملها مع المظاهرات، وحماية المدنيين وفق التزاماتها الدولية، قال: الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "إن قمع الفلسطينيين وطرح مبادرات أحادية لن يحلا الصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني"، وقال: "الذي يمكن أن يحل الأزمة بين (إسرائيل) وفلسطين؟ ليست المبادرات الأحادية، ولا قمع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في السلام المشروع"[3] .

3. **صفقة القرن:** أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في العام 2020 ما عرف إعلامياً بـ(صفقة القرن)، والتي منحت (إسرائيل) سيادة واسعة على القدس والمستوطنات الكبرى في الضفة الغربية، مع إضعاف مقومات الدولة الفلسطينية[4]، وقد جاء الموقف الفرنسي متحفظاً ورافضاً ضمنياً، إذ أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بياناً أكدت فيه أن "فرنسا

---

(1) Reuters, France's Macron condemns Gaza violence, to call Israeli PM Tuesday, 14/5/2018: https://2u.pw/WXVzqa

(2) الجزيرة نت، أبرز ردود الفعل الرافضة لقرار ترمب بشأن القدس، تاريخ النشر 2017/12/7، https://2u.pw/BlV2coZ

(3) محسن محمد صالح وربيع محمد عدنان و...آخرون، اليوميات الفلسطينية لسنة 2018، ط1،(بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2019)، ص425.

(4) محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020-2021، ط1،(بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص379.

ترحب بجهود الرئيس ترامب، لكنها ترى أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالقضية الفلسطينية"، مشددة على تمسكها بحل الدولتين وحدود العام 1967 مع القدس عاصمة مشتركة للطرفين[1].

الفقرة الثانية: تصاعد المواجهة العسكرية (2021 – 2022) والتحرك الدبلوماسي الفرنسي

شهدت الساحة الفلسطينية بين عامي 2021 و2022 تصعيداً عسكرياً واسعاً التي أعاد القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الدولي، ففي العام 2021 شهدت الساحة الفلسطينية تفجراً للأحداث عندما اقتحم آلاف من جنود الاحتلال باحات المسجد الأقصى وباب العامود وشيخ جراح في حملة استفزازية التي خلفت أكثر من 331 إصابة من المدنيين الفلسطينيين، ردت المقاومة الفلسطينية عقب ذلك من خلال إطلاق مئات الصواريخ تجاه (إسرائيل) لتتطور بذلك إلى معركة شرسة بين الطرفين التي شملت معظم قطاع غزة اطلق عليها (سيف القدس) والتي ذهب ضحيتها المئات من الشعب الفلسطيني[2].

تجددت التوترات على الساحة الفلسطينية في العام 2022 بعد أن شنت (إسرائيل) عملية عسكرية أطلقت عليها اسم (الفجر الصادق)، استهدفت خلالها قيادات بارزة في سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وقد تم اغتيال تيسير الجعبري، قائد المنطقة الشمالية في غزة بواسطة طائرة مسيرة قصفت شقته في برج فلسطين بحي الرمال وسط المدينة، وهو ما مثل ضربة نوعية للجهاد الإسلامي، في المقابل ردت الحركة بعملية أسمتها (وحدة الساحات)، في إشارة إلى سعيها لتوحيد العمل المقاوم عبر مختلف مناطق فلسطين، وشهدت العملية إطلاق مئات الصواريخ على بلدات ومدن (إسرائيلية)، منها عسقلان وتل أبيب والمستوطنات المحيطة بغزة ما أدى إلى تعطيل الحياة اليومية في جنوب (إسرائيل) وإغلاق مطار بن غوريون لساعات، وأعلنت الجهاد الإسلامي أن هذه العملية نفذت بالتنسيق مع عدد من الفصائل، أبرزها: كتائب

(1) فرانس24، ماهي أبرز ردود الأفعال الدولية على خطة ترامب للسلام؟، تاريخ النشر 2020/1/29، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/cQFhxm

(2) صالح الحاج حسن، معركة سيف القدس في الميزان رمضان 1442هـ- أيار/ مايو 2021م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022، ص5-ص6.

المقاومة الوطنية (الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية)، وكتائب المجاهدين، وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، الأمر الذي عكس تصاعد مستوى التنسيق الميداني بين الفصائل الفلسطينية[1]، جدير بالذكر أن هذه الجولة من التصعيد، التي استمرت ثلاثة أيام، أسفرت عن سقوط عشرات الشهداء الفلسطينيين، بينهم نساء وأطفال، فيما قتل عدد محدود من الجانب (الإسرائيلي) بفعل الصواريخ (الإسرائيلية)[2] .

وأمام هذه التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، تبنت فرنسا خطاباً دبلوماسياً متوازناً حاولت من خلاله الجمع بين الدعوة إلى التهدئة والتأكيد على المرجعيات الدولية، حيث أعربت باريس عن قلقها البالغ إزاء استمرار أعمال العنف والاشتباكات في مدينة القدس وقطاع غزة، مؤكدة على ضرورة وقف جميع الممارسات التي من شأنها تأجيج الوضع الميداني، كما أبدت وزارة الخارجية الفرنسية مخاوف جدية تجاه سياسات الترحيل القسري التي طالت سكان حي الشيخ جراح والاستهدافات التي تعرضت له مناطق مختلفة من قطاع غزة جراء عملية (الوعد الصادق عام 2022) مثل أحياء الزيتون والشجاعية وخانيونس وبيت لاهيا وجباليا ورفح معتبرة أن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تقوض فرص الاستقرار، وعلى الرغم من إدانتها الصريحة للهجمات الصاروخية التي انطلقت من قطاع غزة باتجاه الأراضي (الإسرائيلية)، كما الموقف الفرنسي تضمن في الوقت ذاته دعوة واضحة إلى السلطات (الإسرائيلية) لتفادي الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، وقد عبر وزير الدولة لشؤون الخارجية (جان باتيست لوموين)، في مداخلة أمام الجمعية الوطنية، عن هذا التوجه من خلال تأكيده على ضرورة "الاستخدام المتناسب للقوة"، وهو ما يعكس حرص باريس على ضبط لغة خطابها بما يوازن بين

(1) عبدالسلام معلا، طوفان الأقصى السياق التاريخي: تحولات الحاضر ووجهة المستقبل، ط1،(بريطانيا: e-Kutub Ltd ، 2025)، ص82.

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة (تحديث أسبوعي: 11 -17 أغسطس 2022)، نشر بتاريخ 2022/8/18، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/UnXYCq

إدانة أعمال العنف من جانب الفاعلين غير الدولتيين وبين التحفظ على الإجراءات (الإسرائيلية) التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني[1].

الفقرة الثالثة: الموقف الفرنسي من الحرب الشاملة (طوفان الأقصى 2023 – 2025)

مع بداية معركة طوفان الأقصى التي اندلعت في 2023/10/7 اتخذت الحكومة الفرنسية موقفاً رسمياً متناغماً مع بقية مواقف الدول الغربية، إذ اظهر الفرنسيون الحماس في دعم (اسرائيل) واسنادها في حرب الإبادة على غرار ما اظهره نظراؤهم الأمريكيون والبريطانيون والألمان وغيرهم من الداعمين الرئيسيين للكيان الصهيوني، ولكن الموقف الفرنسي الرسمي بدأ يتغير تدريجياً ما بعد الأشهر القليلة الأولى من حرب الإبادة، فصار يدعو الى وقف اطلاق النار وإنهاء الحرب واحترام القانون الدولي الإنساني وشرائع الحرب وتجنب استهداف المدنيين، وعموماً يمكن القول أن الموقف الفرنسي اتسم بعد الفترة الأولى من ملحمة طوفان الأقصى بقدر من التذبذب فتارةً يتطرف في دعم (اسرائيل) (فيساير ويوازي الموقف الأمريكي والبريطاني والألماني وموقف امثالهم من المتحمسين لحرب الإبادة) وتارةً يبدي شيئاً من العقلانية والاعتدال تجاه المطالب والحقوق الفلسطينية وجرائم الإبادة التي ترتكب في غزة[2]، ولعل من اهم الأسباب التي أدت إلى تذبذب مواقف السياسة الخارجية الفرنسية ما بين داعم (لإسرائيل) وما بين داعم ومؤيد لحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني تحديداً بعد معركة طوفان الأقصى يمكن إيجازها بالآتي:

(1) مركز زيتونة، معركة "سيف القدس" وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً 10-21/مايو 2021، ط1،(بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2021)، ص375، الموقع الرسمي لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، الوضع في غزة وإسرائيل (6 آب/أغسطس 2022)، نشر بتاريخ 2022، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:https://2u.pw/HP2Wxi

(2) طه حمود، طوفان الأقصى دراسة تحليلية في المعطيات والنتائج، ط1،(لندن: نشر ذاتي، 2024), ص58.

الأسباب الإنسانية: ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين في غزة دفع باريس للانتقال من خطاب "حق (إسرائيل) في الدفاع عن النفس" إلى الدعوة العلنية لوقف إطلاق النار، وفتح ممرات إنسانية، التزامًا بالقانون الدولي الإنساني[1].

الضغوط الداخلية: فرنسا شهدت موجة احتجاجات واسعة مؤيدة لفلسطين، بالتوازي مع ارتفاع حوادث معاداة السامية. هذا الاستقطاب الداخلي دفع الحكومة إلى تبني خطاب أكثر توازناً لتخفيف التوتر الاجتماعي[2].

الحسابات الأوروبية والدولية: والتي تتمثل بما يلي:

1. ضمن الاتحاد الأوروبي، دول مثل إسبانيا وإيرلندا دفعت نحو الاعتراف بفلسطين، فرنسا كقوة أوروبية كبرى لم ترغب في التخلف عن الركب.

2. كما أرادت باريس التمايز عن الولايات المتحدة التي تبنت موقفًا منحازًا (لإسرائيل)، لتعزيز دورها المستقل على الساحة الدولية[3].

3. المصالح الاستراتيجية مع العالم العربي (الطاقة، الاستثمارات، النفوذ الثقافي) تطلبت من فرنسا خطاباً أكثر قرباً من الموقف العربي[4]، الذي يعتبر استمرار الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني دليلاً على عدوانية العالم الغربي[5].

([1]) محمد العربي، تحول فرنسي.. لماذا قرر ماكرون إدانة إسرائيل والمطالبة بوقف حرب غزة؟، موقع الجزيرة، تاريخ النشر 2023/12/5، متاح على الرابط الإلكتروني:https://2u.pw/VlVifx

([2]) أحمد الدخاخني، مدن أوروبية وعالمية تحشد لدعم القضية الفلسطينية، موقع نيوز روم، تاريخ النشر 2025/10/7، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/M3zfcm

([3]) المهدي الزايداوي، لماذا اعترف ماكرون بفلسطين الآن؟، الجزيرة نت، نشر بتاريخ2025/7/29، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/rr8MU

([4]) بلال شاكر الرشايدة، مصدر سبق ذكره، ص67.

([5]) صدام مرير حمد، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (أنموذج ثورات الربيع العربي)، مجلة جامعة تكريت، مج3، العدد11، العراق: أيلول/ 2017)، ص303.

المحور الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية

أولاً: مشهد استمرار السياسة الفرنسية على وتيرتها الحالية (الاستمرارية الحذرة)

ينطلق هذا المشهد من افتراض مفاده أن فرنسا في ضوء معادلات النظام الدولي الراهنة وتشابك مصالحها الإقليمية ستواصل انتهاج سياسة حذِرة ومتوازنة تجاه القضية الفلسطينية دون أن تقدم على تحول جذري في مواقفها أو أولوياتها هذه الاستمرارية المتأنية تستند إلى مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تجعل من (الحذر) خياراً عقلانياً لباريس في تعاملها مع ملف القضية الفلسطينية الذي يعد أحد أكثر ملفات الشرق الأوسط تعقيداً. ومن أبرز هذه البراهين التي تؤيد تحقق هذا المشهد:

1. ثبات الموقف الفرنسي الرسمي، فمنذ عهد الرئيس فرانسوا أولاند وحتى عهد إيمانويل ماكرون حافظت فرنسا على موقف ثابت في دعم (حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة) مع الاعتراف بـ (الحق المشروع لإسرائيل في الأمن)، لاحظنا أن الإدارة فرنسية لم تقدم أي على تغيير جوهري في هذا الموقف بل ظلت التصريحات والبيانات الرسمية تدور ضمن ذات القالب اللغوي والسياسي، هذا الثبات التاريخي في المواقف يعكس نزعة مؤسساتية داخل وزارة الخارجية الفرنسية تفضل الاتساق والاستمرارية على التغيير المفاجئ.

2. الالتزام بالسياسة الأوروبية المشتركة تعتبر فرنسا من أبرز المدافعين عن وحدة الموقف الأوروبي في الملفات الدولية، ومنها القضية الفلسطينية وبما أن الاتحاد الأوروبي يتبنى مقاربة وسطية تقوم على دعم المفاوضات ورفض العنف، فإن باريس تدرك أن أي خروج عن هذا الإجماع سيضعف موقعها داخل الاتحاد ويعقد علاقاتها مع برلين وبروكسل ومن ثم فإن الالتزام بخط السياسة الأوروبية يمثل عاملاً ضامناً لاستمرار النهج الفرنسي المتوازن والحذر.

3. القيود المرتبطة بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) رغم تمسك فرنسا بمبدأ استقلال قرارها السياسي، إلا أنها لا تستطيع تجاهل عمق التحالف الغربي الذي يربطها

بواشنطن ففرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي وشريك رئيسي في حلف الناتو، تدرك أن أي تصعيد في الموقف تجاه (إسرائيل) قد يضعف تعاونها الأمني والاستخباراتي مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع (إسرائيل) تشكل رافداً مهماً للمصالح الفرنسية في الشرق الأوسط، وهو ما يجعل باريس تفضل الدبلوماسية الهادئة على المواجهة السياسية العلنية.

4. التحولات الداخلية في الرأي العام الفرنسي يظهر الرأي العام في فرنسا انقساماً واضحاً حيال الصراع الفلسطيني–(الإسرائيلي)، إذ تميل النخب السياسية والثقافية إلى دعم الحقوق الفلسطينية، بينما يتسم الموقف الرسمي بالحياد النسبي، هذا الانقسام يجعل أي تغيير جذري في السياسة الرسمية محفوفاً بالمخاطر الانتخابية والاجتماعية، لذلك فإن القيادة الفرنسية تفضل الإبقاء على الخط الوسطي الذي يرضي الطرفين جزئياً دون إغضاب أي منهما مما يعزز فرضية الاستمرارية الحذِرة.

5. تعدد المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط إن تشابك المصالح الفرنسية مع دول المنطقة، خصوصاً في مجالات الطاقة والسلاح والاستثمارات، يفرض على باريس اتباع سياسة متوازنة لتجنب خسارة أي طرف، ففرنسا ترتبط بعلاقات وثيقة مع (إسرائيل) في مجالات التكنولوجيا والأمن السيبراني، كما تربطها في نفس الوقت علاقات قوية مع الدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية هذا التشابك المعقد يدفعها إلى تجنب المواقف المتطرفة والتركيز على دبلوماسية التهدئة والتقريب بدل الانحياز الصريح.

6. الانشغال بملفات استراتيجية أخرى تواجه فرنسا أولويات ملحة على الساحة الدولية، مثل الحرب الروسية–الأوكرانية، والتوترات في الساحل الإفريقي، والأزمة الاقتصادية الداخلية، هذه التحديات تجعل من الملف الفلسطيني قضية ثانوية في سلم الأولويات، ما يعني أن السياسة الفرنسية ستقتصر على بيانات الدعم والمبادرات الإنسانية دون مبادرات سياسية كبيرة.

7. رغبة باريس في الحفاظ على دورها كقوة وساطة دولية ترى فرنسا في نفسها قوة توازن دولي، وتحرص على تقديم صورة (الوسيط النزيه) في النزاعات المعقدة، تبني مواقف حادة تجاه (إسرائيل) أو دعم غير مشروط للفلسطينيين سيقوض هذه الصورة، ويضعف من قدرتها على لعب دور الوساطة في المستقبل، لذلك من المرجح أن تستمر باريس في اعتماد سياسة الحذر الدبلوماسي لضمان بقائها في موقع الوسيط المقبول دولياً.

ثانياً: مشهد تراجع الموقف الفرنسي وتغيير الأولويات (الانكفاء الاستراتيجي)

ينطلق هذا المشهد من افتراض مفاده أن السياسة الخارجية الفرنسية خلال المرحلة المقبلة ستتجه نحو تراجع تدريجي في اهتمامها بالقضية الفلسطينية وتبني سياسة الانكفاء الاستراتيجي، من خلال تقليص دورها الدبلوماسي في الشرق الأوسط وإعادة ترتيب أولوياتها باتجاه القضايا الأوروبية والداخلية، ويستند هذا التحول إلى مجموعة من العوامل التي تجعل استمرار الانخراط الفرنسي النشط في الملف الفلسطيني أقل جدوى وأكثر كلف، ومن اهمها:

1. تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية (التضخم، البطالة، نظام التقاعد) يدفع الحكومة للتركيز على الداخل بدلاً من الملفات الخارجية المعقدة[1].

2. تنامي نفوذ اليمين المتطرف والتيارات الشعبوية يجعل تبني خطاب خارجي أقل انفتاحاً وأكثر انعزالاً خياراً سياسياً آمناً[2]، حيث صرحت (مارين لوبان) في العام 2023 من "إن (إسرائيل) تمثل الحاجز الأول ضد التهديدات الإسلامية المتطرفة"، وهو مؤشر على خلق إطار فكري مهيأ لتراجع الاهتمام بفلسطين[3].

3. تصاعد أزمة الطاقة في فرنسا سيما بعد الحرب الأوكرانية واستنزاف الميزانية الدفاعية تجعل التنمية الداخلية أولى من الاستثمار السياسي في الشرق الأوسط.

(1) حفصة علمي، فرنسا تواجه غضب الشارع بسبب الديون وتقشف الميزانية، الجزيرة نت، نشر بتاريخ 2025/9/19، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/lfqbal

(2) سارة عبدالقادر، يؤججه اليمين المتطرف.. صراع أيديولوجي في فرنسا بسبب "مؤتمر الدولتين"، موقع إرم نيوز، نشر بتاريخ 2025/7/28، متاح على الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/ZUSM83

(3) قناة France 2 ، مشاركة مارين لوبان بمسيرة ضد معاداة السامية... خطوة جديدة في "مسار" تطبيع علاقتها مع الطبقة السياسية الفرنسية، نشر بتاريخ 11/14/ 2023، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/Kpno4C

4. لم تعد فرنسا قادرة على قيادة موقف أوروبي موحد بشأن القضية الفلسطينية، خاصة في ظل وجود تباين واضح بين دول مثل إسبانيا وإيرلندا الداعمتين للاعتراف بفلسطين، وبين ألمانيا وهولندا الأكثر قرباً من الموقف (الإسرائيلي)، هذا الانقسام يجعل أي تحرك فرنسي منفرد أقل تأثيراً ويفقد الشرعية الجماعية الأوروبية، مما يدفع باريس إلى خفض مستوى تدخلها السياسي في هذا الملف، بالإضافة إلى ذلك تصاعد الدور الأمريكي والصيني في الشرق الأوسط يقلل من مساحة المناورة الفرنسية ويجعل جهودها الدبلوماسية أقل وزناً[1].

5. عدم توافق طرفي النزاع الفلسطيني و(الإسرائيلي) على قبول أي مبادرة تُطرح لحل الصراع، سواء كان الرفض من كلا الطرفين أو من أحدهما فقط، وهو ما سيجعل فرنسا تُدرك أن مبادراتها الدبلوماسية في هذا الملف تفتقر إلى الفاعلية الواقعية، ونتيجة لذلك، باتت باريس تميل تدريجياً إلى التراجع عن الانخراط النشط في الجهود السياسية الرامية إلى إحلال السلام إدراكاً منها لضعف جدوى تحركاتها في ظل انعدام الإرادة المشتركة لدى الطرفين.

ثالثاً: مشهد تبني موقف أكثر نشاطاً وتركيزاً (الدور الفرنسي المتجدد)

يفترض هذا السيناريو أن فرنسا ستتجه خلال السنوات المقبلة إلى تبني موقف أكثر فاعلية ونشاطاً تجاه القضية الفلسطينية، بحيث لا تكتفي بمجرد إصدار بيانات دبلوماسية تدعو إلى التهدئة أو حل الدولتين، بل تتحول إلى طرف مبادر يقترح الحلول، ويقود التحركات داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويعيد وضع القضية الفلسطينية على جدول الاهتمام الدولي. ومن أبرز البراهين التي تؤيد تحقق هذا السيناريو المستقبلي ما يلي:

1. شهد العقد الأخير تراجعاً تدريجياً في حجم التدخل الأميركي المباشر في قضايا الشرق الأوسط، حيث اتجهت واشنطن إلى إعطاء الأولوية لمواجهة الصين وروسيا، وإعادة ترتيب بيتها الداخلي، هذا الانسحاب النسبي خلق فراغاً سياسياً ودبلوماسياً فتح الباب أمام قوى

(1) بيرم جمال غزال، الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية: الحرب على غزة أنموذجاً، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، نشر بتاريخ 2024/9/11، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/JdCWhD

أخرى مثل (فرنسا) لتلعب دوراً أكثر وضوحاً، ففرنسا بوصفها قوة كبرى وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، ترى في هذا الفراغ فرصة لاستعادة حضورها التاريخي في الشرق الأوسط، وخاصةً في الملف الفلسطيني الذي يمنحها شرعية أخلاقية على المستوى الدولي، كما أن غياب الدور الأميركي الفاعل في استئناف عملية السلام يدفع باريس لتقديم نفسها باعتبارها القوة الغربية الأكثر توازناً وقبولاً من الأطراف العربية[1].

2. في الداخل الفرنسي تتزايد الأصوات التي تطالب الحكومة باتخاذ موقف واضح وأكثر عدالة تجاه القضية الفلسطينية، خصوصاً بعد الأحداث الدامية في غزة خلال الأعوام 2023–2025، الرأي العام الفرنسي لم يعد يتقبل الصمت أو الاكتفاء بمواقف رمادية، بل بات يرى في المعاناة الإنسانية للفلسطينيين قضية أخلاقية تتطلب موقفًا حازماً، كما أن وجود جالية عربية ومسلمة واسعة في فرنسا تقدر بالملايين يعزز من الضغط نحو مواقف أكثر دعماً للحقوق الفلسطينية، يضاف إلى ذلك أن الدبلوماسية الفرنسية ترتكز على ما يسمى بـ(دبلوماسية القيم)، أي الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي وهو ما يدفع باريس للبحث عن دور ينسجم مع مبادئها المعلنة حتى لا تخسر مصداقيتها عالمياً[2].

3. لا يمكن فصل التحرك الفرنسي عن مصالحها الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط، ففرنسا كما ذكرنا سابقاً ترتبط بعلاقات وثيقة مع دول عربية كبرى مثل قطر والسعودية والإمارات والجزائر والمغرب، وهي دول تشكل مصادر طاقة وأسواقاً اقتصادية كبرى لفرنسا، كما أن باريس تدرك أن الاستمرار في الظهور كداعم (لإسرائيل) دون توازن يفقدها الدعم الشعبي العربي، ويهدد مصالح شركاتها وعقودها في المنطقة، وبالتالي فإن تبني موقف أكثر نشاطاً تجاه الحقوق الفلسطينية يعد وسيلة لاستعادة الثقة العربية، وتثبيت

(1) Paul K. MacDonald and Joseph M, The Dynamics of US Retrenchment in the Middle East, Us Army War College PUBLICATION, 29/7/2024: https://2u.pw/DaHCx5

(2) محمد العربي، تحول فرنسي.. لماذا قرر ماكرون إدانة إسرائيل والمطالبة بوقف حرب غزة؟، موقع الجزيرة نت، نشر بتاريخ 2023/12/5، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/VlVifx

باريس كشريك موثوق لا ينحاز انحيازاً أعمى لأي طرف، بل يحاول بناء توازن يخدم مصالحه ويحفظ الاستقرار الإقليمي[1].

من خلال تحليل المشاهد المستقبلية الثلاثة المحتملة للسياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية، يمكن ترجيح المشهد الأول، والمتمثل في استمرار السياسة الفرنسية على وتيرتها الحالية، أي سياسة (الاستمرارية الحذرة)، ويستند هذا الترجيح إلى مجموعة من الأدلة والبراهين الموضوعية التي تم عرضها سابقًا، والتي تؤكد أن فرنسا ما تزال متمسكة بنهج التوازن الدبلوماسي بين دعمها للمرجعيات الدولية وحرصها على عدم الإخلال بعلاقاتها مع الأطراف المتنازعة.

هذا المشهد يعكس نهجاً واقعياً تتبناه باريس في إدارتها لعلاقاتها الإقليمية والدولية، قائماً على الحذر السياسي، وتغليب منطق المصالح الاستراتيجية على ردود الفعل الآنية الأمر الذي يجعل من الاستمرارية الحذرة الخيار الأكثر اتساقاً مع مسار السياسة الخارجية الفرنسية في المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور.

الخاتمة

ختاماً، أن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام 2012 قد اتسمت بدرجة عالية من الازدواجية والحذر الدبلوماسي، وهو ما عكس رغبة باريس في الحفاظ على توازنٍ دقيق بين التزاماتها الأخلاقية والسياسية تجاه الشعب الفلسطيني من جهة، ومصالحها الإستراتيجية والأمنية المرتبطة بإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى. فقد حرصت فرنسا، خلال عهدي فرانسوا أولاند وإيمانويل ماكرون، على تبني خطابٍ مؤيد للسلام العادل القائم على مبدأ حل الدولتين، مع التأكيد المستمر على ضرورة احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، إلا أن الواقع العملي أظهر أن تحركات فرنسا كانت محدودة التأثير في مسار الصراع

(1)Eszter Karacsony, France’s strategic potential: Having agency in the Middle East’s regional stabilization, 10/7/2025: https://2u.pw/N1C2G7

الفلسطيني–الإسرائيلي، بسبب افتقارها لأدوات ضغط فعالة داخل الساحة الدولية، فضلاً عن تأثر مواقفها بالضغوط الأوروبية والأمريكية المتشابكة، وقد تجلى هذا التناقض في مواقفها من الحروب المتكررة في غزة، حيث اكتفت بإدانة العنف دون اتخاذ خطوات حاسمة من شأنها دعم الفلسطينيين أو محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها.

كما أظهرت الدراسة أن الاعتبارات المصلحية والأمنية لعبت دوراً محورياً في تحديد اتجاهات السياسة الفرنسية، لاسيما في ظل علاقاتها الوثيقة مع دول الخليج العربي ودول المغرب العربي، وهو ما جعل باريس حريصة على الحفاظ على موقعها كشريك متوازن يحظى بقبولٍ لدى الطرفين العربي والإسرائيلي على حد سواء.

أما على صعيد الآفاق المستقبلية، فمن المرجح استمرار النهج الفرنسي القائم على الاستمرارية الحذرة، دون تحول جذري في مواقفها الأساسية، ففرنسا ستبقى متمسكة بخيار حل الدولتين ورفض الخطوات الأحادية مثل الاستيطان أو ضم الأراضي، لكنها في المقابل ستواصل ضبط تحركاتها ضمن حدود الدبلوماسية التقليدية التي تراعي مصالحها داخل الاتحاد الأوروبي ومع واشنطن.

أهم الاستنتاجات

1. السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية تجمع بين المبادئ الإنسانية والمصالح الواقعية، مما يجعلها دبلوماسية مصلحية مقنعة بالشرعية الدولية.
2. فشل فرنسا في إحداث اختراق ملموس في مسار السلام يعود إلى غياب الإرادة السياسية الأوروبية الموحدة وضعف أدوات الضغط الفعلي.
3. التحولات الإقليمية والدولية، خصوصاً تراجع الدور الأمريكي وصعود الأزمات العالمية (روسيا–أوكرانيا، الصين، الطاقة)، أسهمت في تهميش القضية الفلسطينية في سلم أولويات باريس.

4. الموقف الفرنسي المستقبلي مرهون بقدرتها على إعادة صياغة دورها في الشرق الأوسط عبر تبني مبادرات أكثر استقلالية وجرأة توازن بين مبادئ العدالة ومصالحها الإستراتيجية.

5. تبقى الاستمرارية الحذرة هي السيناريو الأرجح في المرحلة المقبلة، مع احتمالية محدودة لتحول أكثر نشاطًا في حال تغيرت موازين القوى الإقليمية أو تزايد الضغط الشعبي الأوروبي المؤيد لحقوق الفلسطينيين.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. بلال شاكر الرشايدة، فرنسا والقضية الفلسطينية من نابليون الى ماكرون، ط1، (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2021).
2. سعد أبو علي، رسائل مقدسية، ط1،(القاهرة: شمس للنشر والتوزيع، 2015).
3. طه حمود، طوفان الأقصى دراسة تحليلية في المعطيات والنتائج، ط1،(لندن: نشر ذاتي، 2024).
4. عبدالسلام معلا، طوفان الأقصى السياق التاريخي: تحولات الحاضر ووجهة المستقبل، ط1،(بريطانيا: e-Kutub Ltd، 2025).
5. محسن محمد صالح وربيع محمد عدنان و...آخرون، اليوميات الفلسطينية لسنة 2018، ط1،(بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2019).
6. محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020-2021، ط1،(بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2022).
7. مركز زيتونة، معركة "سيف القدس" وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً 10-21/مايو 2021، ط1،(بيروت: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2021)،

ثانياً: الرسائل والأطاريح

1. جميل مجدي شقورة، الموقف الفرنسي من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني (1993-2018)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القدس، فلسطين، 2019.
2. حمزة عبدالحفيظ مسلم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية (201102016)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مؤتة، الأردن، 2017.
3. فدوى عبدالواحد، العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1995-2017)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الأزهر- غزة، فلسطين، 2019.

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. مثنى فائق مرعي، سياسة فرنسا تجاه القضايا العربية 2011، مجلة جامعة تكريت، مج4، العدد30،(العراق: كانون الأول /2022).
2. قحطان عدنان أحمد، خارطة الطريق على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي إلى أين؟، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، مج10، العدد38،(العراق: حزيران/ 2021).
3. صدام مرير حمد، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (أنموذج ثورات الربيع العربي)، مجلة جامعة تكريت، مج3، العدد11، العراق: أيلول/ 2017).

رابعاً: مراكز الدراسات

1. صالح الحاج حسن، معركة سيف القدس في الميزان رمضان 1442ه- أيار/ مايو 2021م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022.

خامساً: الصحف

1. صحيفة فلسطين اليوم، ماكرون: وضع القدس مسألة أمن دولي، العدد4480، تاريخ 2017/12/1.
2. صحيفة فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المواقف الدولية من التصويت في الأمم المتحدة على رفع صفة فلسطين إلى دولة مراقب، العدد 2693، 2012.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. أحمد الدخاخني، مدن أوروبية وعالمية تحشد لدعم القضية الفلسطينية، موقع نيوز روم، تاريخ النشر 2025/10/7، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/M3zfcm
2. أحمد يونس شاهين، المبادرة الفرنسية بين القبول الفلسطيني والرفض الإسرائيلي، موقع مجلة دنيا الوطن، نشر بتاريخ 2016/2/3، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/4Tr8dH
3. بيرم جمال غزال، الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية: الحرب على غزة أنموذجاً، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، نشر بتاريخ 2024/9/11، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/JdCWhD
4. الجزيرة نت، أبرز ردود الفعل الرافضة لقرار ترمب بشأن القدس، تاريخ النشر 2017/12/7، https://2u.pw/BlV2coZ
5. حفصة علمي، فرنسا تواجه غضب الشارع بسبب الديون وتقشف الميزانية، الجزيرة نت، نشر بتاريخ 2025/9/19، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/lfqbal
6. سارة عبدالقادر، يؤججه اليمين المتطرف.. صراع أيديولوجي في فرنسا بسبب "مؤتمر الدولتين"، موقع إرم نيوز، نشر بتاريخ 2025/7/28، متاح على الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/ZUSM83
7. فرانس 24 (عربي/إنجليزي): إعلان فابيوس التصويت بـ«نعم»؛ وتغطية نتيجة التصويت، نشر بتاريخ 2012/11/27، متاح على الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/iWpCJ2
8. فرانس24، ماهي أبرز ردود الأفعال الدولية على خطة ترامب للسلام؟، تاريخ النشر 2020/1/29، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/cQFhxm

9. قناة France 2 ، مشاركة مارين لوبان بمسيرة ضد معاداة السامية... خطوة جديدة في "مسار" تطبيع علاقتها مع الطبقة السياسية الفرنسية، نشر بتاريخ 11/14/ 2023، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/Kpno4C

10. محمد العربي، تحول فرنسي.. لماذا قرر ماكرون إدانة إسرائيل والمطالبة بوقف حرب غزة؟، موقع الجزيرة، تاريخ النشر 2023/12/5، متاح على الرابط الإلكتروني:https://2u.pw/VlVifx

11. محمد العربي، تحول فرنسي.. لماذا قرر ماكرون إدانة إسرائيل والمطالبة بوقف حرب غزة؟، موقع الجزيرة نت، نشر بتاريخ 2023/12/5، متاح على الرابط التالي:https://2u.pw/VlVifx

12. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة (تحديث أسبوعي: 11 -17 أغسطس 2022)، نشر بتاريخ 2022/8/18، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/UnXYCq

13. المهدي الزايداوي، لماذا اعترف ماكرون بفلسطين الآن؟، الجزيرة نت، نشر بتاريخ2025/7/29، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/rr8MU

14. الموقع الرسمي لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، الوضع في غزة وإسرائيل (6 آب/أغسطس 2022)، نشر بتاريخ 2022، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:https://2u.pw/HP2Wxi

15. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، فرنسا تدين تصاعد العنف في قطاع غزة، تاريخ النشر 2012/11/12، تاريخ النشر https://2u.pw/jNHues

سابعاً: المصادر الأجنبية

1. Embassy of France in Washington, Middle East peace initiative - Joint communiqué (Paris, 03/06/2016), https://2u.pw/cV0BmK

2. Eszter Karacsony, France’s strategic potential: Having agency in the Middle East’s regional stabilization, 10/7/2025: https://2u.pw/N1C2G7

3. General Assembly Votes Overwhelmingly to Accord Palestine ‘Non-Member Observer State’ Status in United Nations, 29/11/2012, https://2u.pw/fu4qW2

4. Mission permanente de la France auprès des Nations Unies. Without agreement on Jerusalem, no peace agreement. Décembre 2017.: onu.delegfrance.org

5. Paul K. MacDonald and Joseph M, The Dynamics of US Retrenchment in the Middle East, Us Army War College PUBLICATION, 29/7/2024: https://2u.pw/DaHCx5

6. Recognition of Palestine as non-member state observer at the UN (November 29, 2012), https://2u.pw/naj1rE

7. Reuters, France's Macron condemns Gaza violence, to call Israeli PM Tuesday, 14/5/2018: https://2u.pw/WXVzqa

8. United Nations General Assembly. Resolution ES-10/19 on Jerusalem. 21 December 2017. متاح على: un.org